



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

الاجتماع المشترك

الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج
والدورة الثالثة والثمانون بعد المائة للجنة المالية

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

إنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية تابعة للجنة الزراعة

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Badi Besbes

مسؤول أول الثروة الحيوانية ورئيس شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

الهاتف: +39 06 570 53406

البريد الإلكتروني: Badi.Besbes@fao.org

موجز

- ◀ قامت لجنة الزراعة، في دورتها السابعة والعشرين وفقاً للمادة 7-1 من لوائحها الداخلية، بإنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية (اللجنة الفرعية)، ودعت مجلس ومؤتمر المنظمة إلى الموافقة على اللجنة الفرعية كمنتدى حكومي دولي يكلف بمهمة مناقشة القضايا والأولويات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية وبناء توافق الآراء بشأنها، وإسداء المشورة إلى لجنة الزراعة، ومن خلالها، إلى المجلس والمؤتمر، بخصوص البرامج والأنشطة الفنية والمتعلقة بالسياسات اللازمة لتحسين مساهمة قطاع الثروة الحيوانية، بما في ذلك في التخفيف من وطأة الفقر وضمان الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش المستدامة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- ◀ وتقدم هذه الوثيقة معلومات أساسية عن اللجنة الفرعية، بما في ذلك الآثار الإدارية والمالية. كما تقدم، في مرفقيها الأول والثاني، اختصاصات اللجنة الفرعية ولائحتها الداخلية، حسبما استعرضته واعتمدهت لجنة الزراعة.

التوجيهات المطلوبة من الاجتماع المشترك

- ◀ إنَّ الاجتماع المشترك مدعو إلى أخذ تقرير لجنة الزراعة بعين الاعتبار وتقديم ما يراه مناسباً من توجيهات في ما يخص المسائل المتعلقة بالبرنامج أو الشؤون المالية.

مسودة المشورة

إنَّ الاجتماع المشترك:

- ◀ رحب بإنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية (اللجنة الفرعية) ودعا المجلس والمؤتمر إلى القيام، في دورتيهما القادمتين، بالموافقة على اللجنة الفرعية كمنتدى حكومي دولي يكلف بمهمة مناقشة القضايا والأولويات المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية وبناء توافق الآراء بشأنها، وإسداء المشورة إلى لجنة الزراعة، ومن خلالها، إلى المجلس والمؤتمر، بخصوص البرامج والأنشطة الفنية والمتعلقة بالسياسات اللازمة لتحسين مساهمة قطاع الثروة الحيوانية، بما في ذلك في التخفيف من وطأة الفقر وضمان الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش المستدامة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- ◀ وأخذ علماً باختصاصات اللجنة الفرعية ولائحتها الداخلية، حسبما اعتمدهت لجنة الزراعة في دورتها السابعة والعشرين، وكذلك التوصية الصادرة عن لجنة الزراعة بأن يتم، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، عقد الدورة الأولى للجنة الفرعية خلال الربع الأول من عام 2022، قبل انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة الزراعة؛
- ◀ ودعا إلى تزويد دورات اللجنة الفرعية بما يكفي من الدعم من خارج الميزانية.

أولاً - المقدمة

- 1- أكدت لجنة الزراعة مجددًا، في دورتها الثانية والعشرين المنعقدة في يونيو/حزيران 2010، على الدور الحيوي الذي يضطلع به قطاع الثروة الحيوانية لكفالة الأمن الغذائي وسبل المعيشة على المستويين العالمي والوطني على حد سواء، وبخاصة بالنسبة إلى صغار الرعاة والمزارعين¹. وأكدت اللجنة أنّ "المنظمة قادرة، ضمن حدود قدراتها وولايتها، على التعاطي بصورة متوازنة وشاملة مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة والمقايضات المتصلة بهذا القطاع، بما في ذلك الاعتبارات المتصلة بتغيّر المناخ"². واتفقت اللجنة على "أن تُجري المنظمة مشاورات حثيثة لمواصلة الحوار العالمي مع مجموعة واسعة من أصحاب الشأن بغية تحديد الأهداف القطاعية [...]". وعبرت عن أملها بأن "يساعد هذا النوع من المشاورات في تحديد القضايا التي قد تستدعي تدخلًا على المستوى الحكومي الدولي"³.
- 2- وأحاطت اللجنة علمًا، في دورتها الخامسة والعشرين المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2016، بالاقترح الداعي إلى إنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية، وطلبت إعداد وثيقة معلومات أساسية وتقديمها إلى اللجنة في دورتها المقبلة⁴.
- 3- وأقرت اللجنة، في دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2018، بالأهمية الرئيسية التي يكتسبها قطاع الثروة الحيوانية بالنسبة إلى ضمان الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش والقضاء على الفقر، وناقشت اقتراح إنشاء اللجنة الفرعية⁵. وطلبت من الأمانة إعداد تقرير عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة عن إنشائها، وإعداد اختصاصات تشمل المسوّغ المنطقي والوظيفة والهيكلي وأساليب التنفيذ لكي ينظر فيها مكتب اللجنة تمهيدًا لإحالتها إلى الدورة المقبلة للجنة⁶.
- 4- وأقرّ المجلس في دورته الرابعة والستين بعد المائة المنعقدة في يوليو/تموز 2020 "بأهمية قطاع الثروة الحيوانية ودوره في دعم الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعمل المنظمة في هذا الصدد، وكذلك المسائل ذات الصلة المعروضة على لجنة الزراعة والمتصلة بإنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية، وطلب مواصلة المناقشة ضمن لجنة الزراعة"⁷.
- 5- وقامت لجنة الزراعة، في دورتها السابعة والعشرين المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2020 ووفقًا للمادة 7-1 من لائحتها الداخلية، بإنشاء اللجنة الفرعية ودعت المجلس والمؤتمر إلى الموافقة عليها. وقامت أيضًا، وفقًا للمادة 7-3 من لائحتها الداخلية، بتنقيح واعتماد اختصاصات اللجنة الفرعية ولائحتها الداخلية.
- 6- وتستعرض هذه الوثيقة الدور الذي يؤديه قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعرض الأدوار التي قد تضطلع بها اللجنة الفرعية في المستقبل وكذلك الآثار الإدارية والمالية المترتبة عن إنشائها. ويمكن الاطلاع على اختصاصات اللجنة الفرعية ولائحتها الداخلية، حسبما اعتمدهت لجنة الزراعة، في المرفقين الأول والثاني من هذه الوثيقة. وتحال هذه المسألة إلى الاجتماع المشترك وفقًا للفقرة 9 من المادة 32 من اللائحة العامة للمنظمة التي تنص على أن "ترفع

¹ الفقرة 10 من الوثيقة CL 140/3

² الفقرة 11 من الوثيقة CL 140/3

³ الفقرة 13 من الوثيقة CL 140/3

⁴ الفقرة 58 من الوثيقة C 2017/21

⁵ الوثيقة COAG/2018/11

⁶ الفقرتان 28 و29 من الوثيقة C 2019/21 Rev1

⁷ الفقرة 18 (ك) من الوثيقة CL 164/REP

إلى المجلس التوصيات التي تتخذها اللجنة، والتي يكون لها تأثير في برنامج عمل المنظمة أو أموالها أو تتصل بالمسائل القانونية أو الدستورية، على أن تكون مشفوعة بتعليقات لجان المجلس الفرعية المختصة عليها. وتعرض تقارير اللجنة على المؤتمر".

ثانيًا - دور الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

7- يمكن أن يُسهم قطاع الثروة الحيوانية بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف رقم 1 و2 و3 و5 و8 و10 و12 و13 و15. ويستعرض هذا القسم بإيجاز مساهمات القطاع والتحديات التي يواجهها.

8- ويعاني شخص واحد من بين تسعة أشخاص من سكان العالم من الجوع. ويؤثر النقص في المغذيات الدقيقة على حوالي ملياري شخص حول العالم. وإن الأغذية الحيوانية المصدر غنية بالطاقة، وتوفر بروتينات كاملة وعالية الجودة، ومجموعة من المغذيات الدقيقة القابلة للامتصاص والمتوفرة بيولوجيًا. ويُمكن الحصول على هذه المغذيات من الأغذية الحيوانية المصدر بشكل أسهل من الحصول عليها من الأغذية النباتية المصدر. وقد يضيف توفير كميات كافية من الأغذية الحيوانية المصدر في النظام الغذائي قيمة غذائية شديدة الضرورة. وعلى الصعيد العالمي، توفر الثروة الحيوانية 34 في المائة من المتناول من البروتينات و18 في المائة من الطاقة الغذائية، ولكنها ليست موزعة على نحو متكافئ.

9- ويعيش شخص واحد من بين ثمانية أشخاص من سكان العالم في حالة من الفقر المدقع. وتقوم حوالي 600 مليون من الأسر الأشد فقرًا في العالم بتربية الحيوانات بوصفها مصدرًا أساسيًا للدخل. وتدعم الثروة الحيوانية أيضًا توفير فرص العمل ويمكن أن تتيح فرصًا لتمكين المرأة الريفية، وزيادة قدرة الأسر على التكيف مع الصدمات المترتبة عن المناخ والأسواق، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. وتمثل قيمة الثروة الحيوانية 40 و20 في المائة تبعًا من إجمالي الناتج الزراعي في البلدان المتقدمة والنامية.

10- وإلى جانب هذه المنافع، هناك عدد من التحديات. وإن الأمراض الحيوانية الشديدة التأثير، مثل طاعون المجترات الصغيرة ومرض الحمى القلاعية وحمى الخنازير الأفريقية، هي من أمثلة الأمراض الحيوانية المهلكة. وبالإضافة إلى هذه الأمراض الحيوانية، يؤدي ظهور وانتشار الأمراض البوابية والجوائح التي تنتقل من الحيوانات إلى البشر، على غرار إنفلونزا الطيور عالية الإضرار وجائحة كوفيد-19 المتفشية حاليًا، إلى تقويض الصحة والأمن الغذائي في العالم على نحو جسيم. ويسهم الاستخدام غير المناسب لمضادات الميكروبات في الإنتاج الحيواني والإفراط في استخدامها في زيادة مقاومة مضادات الميكروبات لدى العوامل الممرضة المسببة لحالات عدوى للبشر والحيوانات. واليوم، يموت سنويًا 700 000 شخص تقريبًا جراء العدوى المقاومة للأدوية. وإنّ ضمان التعاون في إطار نهج "صحة واحدة" بين أصحاب المصلحة في مجال الإنتاج الحيواني والمتخصصين في قطاع الصحة ومسؤولي قطاع الصحة العامة والقطاع الخاص بما في ذلك قطاع الأعلاف، يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق استراتيجية متكاملة ووقائية للأمراض الحيوانية والمخاطر الصحية البشرية المرتبطة بها.

11- وتسهم الثروة الحيوانية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتسرب المغذيات أو المخلفات من المصادر المركزة للنفايات إلى المياه والهواء وتنتج كميات كبيرة من الروث. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يساعد الاعتماد الأوسع لأفضل الممارسات والتقنيات الحالية في مجالات العلف والصحة والتربية وإدارة الروث في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى 30 في المائة. وإذا تمت إدارة الثروة الحيوانية بشكل مستدام، يمكن أن تسهم في الحفاظ على التنوع

البيولوجي وعلى وظائف النظام البيئي الهامة، بما في ذلك تدوير المغذيات، واحتجاز الكربون العضوي في التربة، وتشتت البذور، والحفاظ على المناظر الطبيعية الزراعية.

12- ويجب معالجة عدد من التفاعلات المعقدة من أجل تعزيز مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي زيادة مستويات الإنتاج القصير الأجل من خلال الإفراط في استخدام الموارد إلى انخفاض الإنتاجية على المدى الطويل. ومع أنّ كثافة الانبعاثات المتأتمية من قطاع الثروة الحيوانية آخذة في الانخفاض، فإنّ زيادة مستويات الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في حال تجاوز نمو القطاع المكاسب المحققة في الانبعاثات لكل كيلوغرام من المنتجات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدّ التنافس على الأراضي لإنتاج الأعلاف من توفرّ الموارد لإنتاج الأغذية؛ ومن المرجح أن يؤدي تشجيع زيادة المنافسة، المقترن بارتفاع مستويات تركّز السوق إلى منع العديد من صغار المنتجين من المشاركة في هذه الأسواق. ويمكن أن يؤدي الفشل في معالجة هذه التفاعلات إلى استبعاد التآزر الإيجابي وإلى هيمنة المقايضات السلبية. وبعبارة أخرى، سيتطلب تعزيز مساهمة الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إجراء تحوّل في أجزاء من القطاع.

13- ورغم حجم نظم الثروة الحيوانية وطبيعتها الديناميكية، لا توجد آلية حكومية دولية مخصصة تناقش المسائل المذكورة أعلاه. ويتمّ النظر في القضايا المتعلقة بالثروة الحيوانية بطريقة مشتتة وفي منتديات مختلفة مثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، والدستور الغذائي، وفي منصات متعددة أصحاب المصلحة، ولكن غالبًا ما تظلّ هذه القضايا غير متصلة على المستوى القطري. ولذلك، هناك حاجة إلى منتدى حكومي دولي لمعالجة أوجه التعقيد الذي تتسم به تنمية الثروة الحيوانية بطريقة أكثر تماسكًا.

ثالثًا - دور اللجنة الفرعية

ألف - توسيع نطاق المعارف والخبرات

14- توضح تجارب الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة كيف سيكون بمقدور لجنة الزراعة الاستفادة من إنشاء اللجنة الفرعية من خلال اجتذاب الخبرات ذات الصلة من دون تفويض طابعها المتعدد التخصصات. فلجنة مصادب الأسماك في المنظمة، على سبيل المثال، تستفيد من خبرة لجتين فرعيتين، وهما: اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية. بينما تستفيد لجنة مشكلات السلع في المنظمة من مجموعاتها الحكومية الدولية الفرعية المنشأة للتركيز على القضايا التجارية التي تخص فرادى السلع، مثل الأرز والحبوب والشاي. وتحظى هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بدعم أربع مجموعات عمل فنية حكومية دولية معنية بالموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرجية والمائية. ويختلف ممثلو الحكومات والمراقبون الذين يحضرون دورات هذه الأجهزة الفرعية بشكل واضح عن أولئك الذين يحضرون دورات اللجان الرئيسية. وبناءً على ذلك، سيؤدي إنشاء اللجنة الفرعية إلى توسيع نطاق الخبرة التي يمكن أن تستفيد منها لجنة الزراعة، وبالتالي إلى تعزيز قدرتها على التعامل مع جميع المسائل المتعلقة بالثروة الحيوانية.

باء - الدور المحوري لقطاع الثروة الحيوانية في ولاية المنظمة

15- يكمن الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان وجميع الجوانب الاجتماعية والفنية والاقتصادية والمؤسسية والبنوية المتصلة بقطاع الثروة الحيوانية في صلب ولاية المنظمة. ونظرًا إلى التفاعلات المعقدة بين أهداف التنمية المستدامة، فإن المساهمة

المثلى لقطاع الثروة الحيوانية في التنمية المستدامة تتطلّب التأني في التخطيط والتنفيذ والرصد لتعزيز أوجه التآزر ولإدارة المقايضات.

16- وكانت في الماضي تفتقر إلى منتدى مخصّص، مكلف بمهمة معالجة المقايضات، لتقديم المشورة إلى لجنة الزراعة، ومن خلاله، إلى مجلس ومؤتمر المنظمة، بشأن التدابير الفنية والسياساتية اللازمة لتحقيق المساهمة المثلى لقطاع الثروة الحيوانية في خطة عام 2030. ويمكن بمقدور اللجنة الفرعية تأدية هذا الدور المهم وإن إنشائها يشكل إشارة أخرى على التزام المنظمة بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومسؤوليتها عن ذلك.

جيم - مهام اللجنة الفرعية المحددة بوضوح

17- توفّر اللجنة الفرعية منتدى حكوميًا دوليًا فريدًا للتشاور والنقاش بشأن القضايا ذات الصلة بقطاع الثروة الحيوانية، وستقدّم المشورة للجنة الزراعة بشأن المسائل الفنية والسياساتية المتصلة بهذا القطاع. وستقوم اللجنة الفرعية على وجه الخصوص بما يلي:

- (1) تحديد ومناقشة الاتجاهات والقضايا الرئيسية في قطاع الثروة الحيوانية في العالم، وتقديم المشورة والتوصيات إلى اللجنة بشأن هذه المسائل؛
- (2) وتقديم المشورة بشأن إعداد الاستعراضات الفنية والقضايا والاتجاهات ذات الأهمية الدولية؛
- (3) وتقديم المشورة بشأن التنسيق مع أجهزة ومنظمات أخرى ذات الصلة بهدف تعزيز الاتساق، وإقرار السياسات والإجراءات، عند الاقتضاء؛
- (4) وتقديم المشورة بشأن الآليات الخاصة بإعداد برامج العمل وتسييرها وتنفيذها، وكذلك بشأن المساهمة المتوقعة من الشركاء؛
- (5) وإسداء المشورة بشأن تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ الممارسات الجيدة والتوجيهات لدعم التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية؛
- (6) والتعاون مع الشراكات القائمة وإقامة قنوات اتصال في ما بين أصحاب المصلحة المتعدّدين؛
- (7) ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اللجنة بشأن القضايا المتصلة بالثروة الحيوانية، فضلاً عن أي مسائل أخرى تحيلها اللجنة إلى اللجنة الفرعية؛
- (8) وإعداد برنامج متعدد السنوات لعملها لكي تنظر فيه اللجنة وتوافق عليه؛
- (9) ورفع تقرير إلى اللجنة عن أنشطتها.⁸

دال - منافع اللجنة الفرعية بالنسبة إلى أعضاء المنظمة

18- تتسم نظم الثروة الحيوانية بأهمية مركزية بالنسبة إلى تطوير النظم الغذائية. وتشكل قيمة إنتاجها 40 و20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في البلدان النامية والمتقدمة، على التوالي.

⁸ انظر المرفق الأول.

19- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2020، بلغ عدد المشاريع الجارية التي نفذتها المنظمة في مجال الثروة الحيوانية أو المشاريع التي تتضمن مكوناً متعلقاً بالثروة الحيوانية حوالي 290 مشروعاً.

20- وقد يوفر إنشاء اللجنة الفرعية للأعضاء وللمراقبين آلية للنقاش وبناء توافق الآراء حول أولويات الثروة الحيوانية، ولتقديم المشورة والتوجيه والرصد، واستعراض سياسات المنظمة وبرامجها وأنشطتها المتصلة بقطاع الثروة الحيوانية.

هاء - المزايا النسبية للمنظمة لإنشاء اللجنة الفرعية

21- لا يوجد جهاز دائم في منظومة الأمم المتحدة يُعنى تحديداً بالقضايا ذات الصلة بقطاع الثروة الحيوانية. وفي حين أن منتديات حكومية دولية أخرى، مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وهيئة الدستور الغذائي، تتطرق أحياناً إلى قضايا متصلة بالإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، لا يوجد أي منتدى حكومي دولي عالمي للمنظمة يتناول تحديداً جميع قضايا الثروة الحيوانية بشكل شامل.

22- وستوفر اللجنة الفرعية منتدى مثالياً لمناقشة قضايا الساعة الحرجة، مثل أزمة جائحة كوفيد-19 المستمرة. وتشير الأدلة الحالية إلى أن هذا الوباء ربما نشأ لدى الحيوانات البرية. ولا تزال آثاره على قطاع الثروة الحيوانية غير محددة بشكل كبير، ولم يتم إدراكها بالكامل بعد. وتكشف الملاحظات الحالية وجود اختلالات شديدة في سلاسل قيمة الثروة الحيوانية يُرجح أن تزداد وأن تتفاقم عواقبها الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة. وستقوم اللجنة الفرعية بتيسير وتنسيق التقييمات العالمية لتأثير مثل هذه الجوائح على قطاع الثروة الحيوانية، بما في ذلك الاستجابات ذات الصلة؛ وستسمح للبلدان بتبادل خبراتها وتقديم التوجيهات بشأن السياسات العامة الكفيلة بتخفيف هذه الآثار وكذلك استراتيجيات الوقاية من الأوبئة الجديدة بناءً على نهج "صحة واحدة".

23- وفي حين يوجد على الصعيدين العالمي والإقليمي عدد من الشراكات والحوارات المتعددة أصحاب المصلحة التي تروج للتنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية، تتسم هذه الشراكات والحوارات بطابع غير رسمي. وتستفيد اللجنة الفرعية من الميزة النسبية الرئيسية للمنظمة بوصفها منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

24- وبناءً على توجيهات من لجنة الزراعة، ستتعاون اللجنة الفرعية مع الشراكات القائمة وستنسّق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما يؤدي بالتالي إلى ضمان التنسيق الوثيق بين عمل اللجنة في مجال الثروة الحيوانية والشراكات القائمة، بما في ذلك جدول الأعمال العالمي للثروة الحيوانية المستدامة والشراكة من أجل تقييم وأداء الثروة الحيوانية على الصعيد البيئي وشراكة أصحاب الشأن المتعددين لسلامة الأعلاف، والشراكة العالمية للتربة، ومنصة المياه، وأن تقدم المشورة المتخصصة إلى هيئات وضع المعايير مثل هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

25- وهكذا، فإن إنشاء اللجنة الفرعية يؤكد ويعزز بشكل أكبر دور المنظمة بوصفها:

- (أ) منتدى رئيسياً لمعالجة القضايا المعقدة ذات الصلة بقطاع الثروة الحيوانية على نحو شامل ومنفتح وشفاف وتشاركي؛
- (ب) منصة حيادية لتبادل المعلومات ووجهات النظر بين الحكومات وأصحاب الشأن الرئيسيين بشأن كافة المسائل ذات الصلة بالإنتاج الحيواني المستدام؛
- (ج) وجهة توفّر المعارف المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية وتيسّر تبادلها.

رابعاً - الآثار الإدارية والمالية المترتبة عن اللجنة الفرعية

26- وكما أشير إليه في الفقرة 6 أعلاه، أحيلت هذه المسألة إلى الاجتماع المشترك عملاً بالفقرة 9 من المادة 32 من اللائحة العامة للمنظمة. قامت لجنة الزراعة، عملاً بأحكام المادة 7-2 من لائحتها الداخلية، قبل اتخاذ أي قرار بإنشاء اللجنة الفرعية، بدراسة الآثار الإدارية والمالية المترتبة عن مثل هذا القرار، في ضوء تقرير مقدم من المدير العام⁹.

27- وستقرر لجنة الزراعة موعد انعقاد دورات اللجنة الفرعية ومدتها، وفقاً للمادة 3 من اللائحة الداخلية (انظر المرفق الثاني). وينبغي ألا تعقد اللجنة الفرعية أكثر من دورة واحدة كل سنتين ويجب أن تعقد الدورة في توقيت يسمح للجنة بأخذ تقرير اللجنة الفرعية في الاعتبار.

28- وكمثال على ذلك، في ما يلي تكاليف اجتماع مدته ثلاثة أيام تعقده اللجنة الفرعية المقترحة: (1) خدمات الترجمة الفورية 45 000 دولار أمريكي؛ (2) وإعداد الوثائق 25 000 دولار أمريكي؛ (3) وخدمات الترجمة التحريرية 60 000 دولار أمريكي. وسيعقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية مرة واحدة. وبناءً على ذلك، يبلغ المجموع التقديري لاجتماع مدته ثلاثة أيام حوالي 130 000 دولار أمريكي تقريباً. ومن المتوقع أن تُغطى هذه التكاليف من خلال مساهمات من خارج الميزانية يجري إعداد اقتراح لتعبئة الموارد لها. وسيتم استكشاف المزيد من خيارات التمويل المخصصة لعمل اللجنة الفرعية المستقبلي.

29- وستتحمل الحكومات أو المنظمات المعنية نفقات ممثلي أعضاء اللجنة الفرعية ومناوئبيهم ومستشاريهم عند حضورهم دورات اللجنة الفرعية، وكذلك نفقات المراقبين في الدورات. ولكن، في ما يخص ممثلي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تلتزم المنظمة بجمع موارد من خارج الميزانية بهدف دعم مشاركتهم في دورات اللجنة الفرعية.

30- ستكون هناك حاجة إلى موارد بشرية لإدارة اللجنة الفرعية. وإن شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في المنظمة، من خلال وحدتها المختلفة، مسؤولة بالفعل عن جميع المسائل الفنية والسياساتية التي ستغطيها اللجنة الفرعية. وستسمح اللجنة الفرعية لشعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان بتقديم المعلومات إلى الأعضاء على أساس منتظم وبالتماس مشورتهم بشأن العمل الفني والقضايا السياسية ذات الصلة. ومن المتوقع أن يُقَابَل عبء العمل المتزايد الناجم عن إدارة اللجنة الفرعية تماماً بعملية تخطيط وبرمجة أفضل وأكثر استهدافاً لعمل لجنة الزراعة في مجال الثروة الحيوانية، بتيسير من اللجنة الفرعية. وفي حين أنّ تحضير وتنظيم دورات اللجنة الفرعية سيؤدي إلى حجم عمل إضافي، من المتوقع أن تقلل اللجنة الفرعية عدد المشاورات المخصصة وحلقات العمل الإعلامية وندوات الخبراء التي عُقدت في الماضي لإبلاغ الأعضاء أو للتماس مشورتهم بشأن مسائل محددة متعلقة بالثروة الحيوانية. وفي الوقت نفسه، ستعمل اللجنة الفرعية على زيادة الشفافية وعلى تحسين مشاركة الأعضاء في عمل المنظمة، ما سيسمح للمنظمة بتركيز عملها على تحسين مساهمة الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بدعم مستنير من أعضائها.

⁹ الفقرات من 31 إلى 34 من الوثيقة COAG/2020/7.

المرفق الأول - اختصاصات اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية

توفر اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية (اللجنة الفرعية) منتدى للتشاور والنقاش بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالثروة الحيوانية وتقدم المشورة إلى لجنة الزراعة (اللجنة) بشأن المسائل الفنية والسياساتية المتصلة بالثروة الحيوانية والعمل الذي يتعين أن تقوم به المنظمة في هذا المجال. ويشير مصطلح "الثروة الحيوانية" إلى جميع الحيوانات البرية المستخدمة لأغراض الأغذية والزراعة.

وتضطلع اللجنة الفرعية بالمهام التالية على وجه الخصوص:

- (1) تحديد ومناقشة الاتجاهات والقضايا الرئيسية في قطاع الثروة الحيوانية في العالم، وتقديم المشورة والتوصيات إلى اللجنة بشأن هذه المسائل؛
- (2) وتقديم المشورة بشأن إعداد الاستعراضات الفنية والقضايا والاتجاهات ذات الأهمية الدولية؛
- (3) وتقديم المشورة بشأن التنسيق مع أجهزة ومنظمات أخرى ذات الصلة بهدف تعزيز الاتساق، وإقرار السياسات والإجراءات، عند الاقتضاء؛
- (4) وتقديم المشورة بشأن الآليات الخاصة بإعداد برامج العمل وتيسيرها وتنفيذها، وكذلك بشأن المساهمة المتوقعة من الشركاء؛
- (5) وإسداء المشورة بشأن تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ الممارسات الجيدة والتوجيهات لدعم التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية؛
- (6) والتعاون مع الشراكات القائمة وإقامة قنوات اتصال في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين؛
- (7) ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اللجنة بشأن القضايا المتصلة بالثروة الحيوانية، فضلاً عن أي مسائل أخرى تحيلها اللجنة إلى اللجنة الفرعية؛
- (8) وإعداد برنامج متعدد السنوات لعملها لكي تنظر فيه اللجنة وتوافق عليه؛
- (9) ورفع تقرير إلى اللجنة عن أنشطتها.

وحتى تقوم اللجنة الفرعية بتأدية هذه الولاية، ستُسند اللجنة مهام محددة إلى اللجنة الفرعية.

المرفق الثاني - اللائحة الداخلية للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية

المادة 1 - العضوية

تكون اللجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية (اللجنة الفرعية) مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في لجنة الزراعة (اللجنة).

المادة 2 - الرئيس ونواب الرئيس

تنتخب اللجنة الفرعية، من بين ممثلي أعضائها، رئيسًا وستة نواب للرئيس (هيئة المكتب)، كلٌّ منهم من إحدى الأقاليم الجغرافية التالية: أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى، وأمريكا الشمالية، وجنوب غرب المحيط الهادئ. وتراعي اللجنة الفرعية مبدأ التناوب عند انتخاب الرئيس. ويظل الرئيس ونواب الرئيس في مناصبهم حتى الدورة التالية للجنة الفرعية، ويجوز انتخابهم لولاية واحدة إضافية لا غير.

ويتأسس الرئيس، أو نائب للرئيس في حال غياب الرئيس، اجتماعات اللجنة الفرعية ويمارس الوظائف الأخرى التي قد تكون ضرورية لتسهيل عملها.

المادة 3 - الدورات

تقرر اللجنة موعد انعقاد دورات اللجنة الفرعية ومدتها، عند الاقتضاء. وفي مطلق الأحوال، لن تعقد اللجنة الفرعية أكثر من دورة واحدة لها كل سنتين. وتُعقد الدورة في موعد يميّن اللجنة من أخذ تقرير اللجنة الفرعية في الاعتبار.

المادة 4 - المراقبون

تُطبق صفة المراقب في اللجنة مع إجراء ما يلزم من تعديلات على اللجنة الفرعية.

المادة 5 - اللائحة الداخلية للجنة

تسري أحكام اللائحة الداخلية للجنة، مع إجراء ما يلزم من تعديلات، على جميع المسائل التي لا تناولها على وجه التحديد هذه اللائحة الداخلية للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية.